SNPSP

Syndicat National des Praticiens de Santé Publique

النقـــابة الوطنيـــة لممـــارسي الصحـــة العموميـــة

Siège : 19 Bvd Victor Hugo. Alger
Web : www.snpspdz.hautetfort.com

Agrément N° 37 RE du 15 mai 1991
eMail : snpsp_sg@hotmail.fr

النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية
المكتب الوطني
Le Président / الرئيس
Le Bureau National
Syndicat National des Praticiens de Santé Publique

بـــــــــــــيان وطـــــــــــــني رقم 04

30 04 2016

حوار "واجهة" واجتماعات "شكلية" أبقت على الأوضاع الاجتماعية المهنية للممارسين الطبيين تراوح مكانها رغم تناول سبل التكفل بها منذ سنوات. هو الاستنتاج الذي خلصت إليه النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية من الموقف السلبي ورد الفعل القمعي الذي تسلكه وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات في إدارة نزاع عمل جماعي.

ففي حين يتم الاعتراف بمشروعية المطالب و شرعية إضراب ممارسي الصحة رسميا من قبل الوزارة من خلال دعوة الشريك الإجتماعي لجلسة صلح في 12 أبريل 2016 طبقا للمادة 45 من القانون 90-02 المؤرخ في 06 فبراير1990 ،يأتي تصريح السيد وزير الصحة للصحافة بأن الإضراب "غير شرعي" وأن النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية لم تودع "أي إشعار بالإضراب".

إن الإزدواجية في الخطاب بهذه الطريقة المتعارضة والثابتة منتهجة من طرف مسؤولين في وزارة الصحة منذ سنوات و تفسرغياب إرادة حقيقية للحوار ونية حسنة لإحترام الآجال المتفق عليها لتنفيذ إلتزامات رسمية مدونة في محاضروتعهد بتنفيذها عدة وزراء تناوبوا على تسييرأمورالقطاع منذ سنوات.

كيف لوزير الصحة أن يتنكر لموقف ممارسي الصحة العمومية المسؤول بتجميد كل أشكال الإحتجاج غداة تنصيبه على رأس الوزارة في سبتمبر 2013 و المهلة التي منحها بكثير من الثقة الشريك الإجتماعي إلى الإدارة المركزية لتسوية نهائية للقضايا المعلقة منذ 2011.

لا يستطيع أيضا أن يتجاهل المراسلات التي أودعها على مستواه المكتب الوطني للنقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية ، ولا سيما مراسلة 13 أفريل 2016 المنصرم، المنددة بالتأخر المسجل في التكفل بالمطالب الاجتماعية والمهنية، والتي ناشد فيها تدخل السيد الوزير الشخصي على مستوى قطاعات ومؤسسات معنية بتسوية بعض الملفات المترابطة كالمديرية العامة للوظيف العمومي، ووزارتا المالية والتعليم العالي، و مصالح الوزارة الأولى .....

وقد اطلع وزير الصحة، خلال المقابلة التي خصها يوم 24 فبراير 2016 لممثلي النقابة، على حالة الانسداد في تكريس بنود الاتفاق الذي وقع في جلسة الصلح بين وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات و النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية في 04 ماي 2015 و هي ؛

1- تمكين الشريك الإجتماعي من الحق في إعادة النظر في القانون الخاص لممارسي الصحة العمومية المجمد كمشروع متفق عليه منذ 2011.